

التحالف الإيراني مع الصين يكرس حالة الضعف لدى واشنطن

الاتفاقية الإستراتيجية المرتقبة بين طهران وبكين بالون اختبار لصبر إدارة ترامب



تشويش على معادلات واشنطن في المنطقة

في منطقة الخليج علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة. وتخشى السلطات الصينية أنه مع اشتداد الحرب التجارية بين الدولتين، قد تضغط الولايات المتحدة على تلك الدول لعدم تزويد بكين بالطاقة التي تحتاجها، وبالتالي فإن الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع إيران هي بولصة تحوط وتأمين، يمكن أن تزود الصين بمصدر طاقة مضمون ومخفض.

إعادة التمرکز في المنطقة

يعتقد الكثير من المراقبين والمحليلين أن العلاقات الصينية الإيرانية ستعيد حتماً تشكيل المشهد السياسي في منطقة الشرق الأوسط لصالح هذين البلدين، وهذا الأمر سيزيد من تقويض النفوذ الأميركي، في منطقة لطالما كانت واشنطن مهيمنة عليها طيلة عقود بفضل علاقاتها المتينة والموثوقة مع دول الخليج العربي على نحو لا يمكن لأحد أن يتصور أنه سيتلاشى مهما كانت الظروف. وفي الواقع، تسمح الاتفاقية للصين بلعب دور أكبر في واحدة من أهم المناطق في العالم، بعد أن تغير المشهد الاستراتيجي منذ الغزو الأميركي للعراق عام 2003.

وفي النظام الإقليمي الجديد، انتشرت الهويات العالمية القائمة على الانقسامات الدينية والطائفية وغيرت جوهر ديناميكيات السلطة. وقد فرت هذه التغييرات، بالإضافة إلى انسحاب القوات الأميركية واضطرابات الربيع العربي، فرصاً للقوى الوسطى مثل إيران لملاءمة النفوذ الأميركي، في المنطقة الإقليمية. وبالنظر إلى الجهة المقابلة من هذه المسألة، يتضح أنه منذ أن تولى الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة ببلاد في عام 2012، أعربت الحكومة الشيوعية عن رغبتها القوية في جعل البلاد قوة عالمية ولعب دور أكثر نشاطاً في مناطق أخرى.

ويضرب المحللون مثلاً لذلك بدأ يتجسد على أرض الواقع تدريجياً حيث تجلّى هذا الطموح الصيني في تقديم مبادرة الحزام والطريق، والتي سلطت الضوء على الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط.

وفي المحصلة تترك الصين مكانة إيران وأهميتها كقوة إقليمية في الشرق الأوسط الجديد. وقد عززت التطورات الإقليمية في السنوات الأخيرة النفوذ الإيراني.

وعلى عكس الولايات المتحدة، تبنت الصين نهجاً غير سياسي موجهاً نحو التنمية في المنطقة، مستخدمة القوة الإقليمية لإيران لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة وإرساء الأمن في المنطقة من خلال ما تسميه السلام التنموي بدلاً من المفهوم الغربي للسلام الديمقراطي. وهذا نهج تميل الدول الاستبدادية في الشرق الأوسط إلى الترحيب به.

وكان انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي مع إيران في عام 2018، وما تلاه من تطبيق لسياسة الضغط الأقصى، أخرجهم من جانب الحكومة الأميركية لوقف النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة.

أثناء المنطقة للدفع بدول أخرى إلى أجندتهم. ومع ذلك يشير القرب الاستراتيجي لإيران من الصين على المدى الطويل إلى أن طهران تقوم بتكثيف ما يسمى بسياسة "اتجاه نحو الشرق" من أجل تعزيز قوتها الإقليمية والعسكرية وتحدي وتقويض القوة الأميركية في منطقة الخليج العربي.

وبالنسبة للصين، يمكن أن تساعد الاتفاقية في ضمان أمن طاقتها، حيث يوفر الخليج العربي أكثر من نصف احتياجات الصين من الطاقة. وفي ضوء ذلك، فإن تأمين حرية الملاحة عبر الخليج العربي له أهمية كبيرة بالنسبة للصين، وقد أصبحت السعودية، وهي حليف وثيق للولايات المتحدة، أكبر مورد للنفط الخام للصين، حيث سجلت الواردات الصينية من المملكة في مايو رقماً قياسياً جديداً قدره 2.16 مليون برميل يومياً.

ويتعارض هذا الاعتماد مع السياسة العامة للصين المتمثلة في تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على مورد واحد. ولكن يربط موردو النفط العرب من الدول الأخرى للصين

المتحدة والتي تقوم حالياً بحماية سفن الخليج من التدخل الإيراني.

ولم تقدم إيران حتى الآن أي دليل على المكان الذي تعتزم أن تبني فيه القاعدة الجديدة. وفي الوقت الحالي يعتبر ميناء تشابهار في خليج عُمان، الذي يستخدم بين أنشطة أخرى لنقل البضائع إلى أفغانستان، هو أقرب قاعدة للمحيط الهندي تمتلكها إيران. ومن المؤكد أن احتمال تواجد تحالف عسكري إيراني صيني جديد في المحيط الهندي يعتبر تطوراً سينظر إليه بمنتهى الجدية من جانب المؤسسة العسكرية الأميركية، التي تشعر بالقلق بالفعل إزاء محاولات إيران نشر نفوذها في أنحاء المنطقة.

وقد حذر الجنرال كينيث ماكنزي، قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني قد قال وهو يعلن عن اعتراف إيران ببناء قاعدة عسكرية جديدة في المحيط الهندي إنه "سوف يتم استخدام القاعدة لحماية سفن الصيد والسفن التجارية من القرصنة ومن السفن الأجنبية".

وهذا الكلام اعتبره البعض إشارة إلى القوة البحرية الخاصة متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات

هو ساحة المعركة التالية، التي يمكن أن تتحدى فيها بكين الهيمنة الأميركية هذه المرة من خلال إيران.

ويرى محللون في موقع فورين بوليسي أن هذا الأمر مهم بشكل خاص بالنسبة إلى الولايات المتحدة لأن الاتفاقية وأثارها تتجاوز المجال الاقتصادي والعلاقات الثنائية، فهي تعمل على المستوى الداخلي والإقليمي والعالمي.

وعلى المستوى الداخلي، يمكن أن تكون الاتفاقية شريان حياة لإيران من الناحية الاقتصادية، مما يقوّض اقتصادها المتضرر من العقوبات والذي يعاني من ضائقة مالية من خلال ضمان بيع النفط والغاز إلى الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، ستكون إيران قادرة على استخدام علاقاتها الاستراتيجية مع الصين كورقة مساومة في أي مفاوضات مستقبلية محتملة مع الغرب من خلال الاستفادة من قدرتها على توسيع بصمة الصين في الخليج العربي.

وفي حين لم يتبق سوى ثلاثة أشهر قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية المزمعة في نوفمبر المقبل، إلا أن التدقيق في الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين إيران والصين قد يعرض إمكانية فوز حزب الجمهوريين للخطر ذلك لأن الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران تثبت أن استراتيجية الضغط الأقصى لإدارة ترامب كانت فاشلة.

ويؤكد المحللون أن انتكاسة سياسة الضغط الأميركي على حكومتها الصين وإيران لم تفشل فقط في كبح جماح طهران وتغيير سلوكها الإقليمي، لكنها دفعتها إلى أحضان بكين في مسعى منها إلى التفتيش عن الضغوط التي ضيقت على الإيرانيين ماضياً ما حاش التحرك في كافة الاتجاهات.

وكان الاميرال علي رضا تنغسيري، قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني قد قال وهو يعلن عن اعتراف إيران ببناء قاعدة عسكرية جديدة في المحيط الهندي إنه "سوف يتم استخدام القاعدة لحماية سفن الصيد والسفن التجارية من القرصنة ومن السفن الأجنبية".

وهذا الكلام اعتبره البعض إشارة إلى القوة البحرية الخاصة متعددة الجنسيات التي تقودها الولايات

يركز المتابعون باهتمام خلال الفترة الأخيرة على الاتفاقية الإستراتيجية بين إيران والصين وخاصة في شقها الأمني، والذي يثير حفيظة الولايات المتحدة، التي تستنصر على الأرجح إلى الزج بأوراق جديدة في معركتها الجيوستراتيجية مع هذين البلدين لقطع الطريق أمام محاولتهما الهيمنة في مناطق نفوذ لطالما كانت واشنطن مسيطرة عليها.

طهران - قتل خبراء سياسيون من

تأثيرات الاتفاقية الاستراتيجية بين الصين وإيران المثيرة للجدل، التي من المتوقع توقيعها بعد أشهر على رقعة نفوذ وهيمنة الولايات المتحدة باعتبارها تركز في جانب كبير منها على الشق الأمني والعسكري. وتشير الوثيقة التي تم تسريبها مؤخراً إلى أن الصين وإيران ستدخلان في شراكة استراتيجية تمتد إلى ربع قرن في مجالات حيوية تشمل التجارة والسياسة والثقافة والأمن.

ويرى المحللان في فورن بولسي

عالم صالح وزكية يزدايشيناس أن الشق الأمني أو العسكري في الاتفاقية المرتقبة سيكون له تأثير على طريقة مواجهة الولايات المتحدة لهذا التحالف الناشئ مستقبلاً، ما يجعل المواجهة مفتوحة على كافة الاحتمالات.

ومن الواضح أن طهران، العدو اللدود لواشنطن على عدة جبهات، وجدت في بكين، الخصم الآخر لإدارة الرئيس دونالد ترامب فرصة جديدة أثناء معاناتها بسبب العقوبات الأميركية الحادة والانكماش الاقتصادي.

تمنح الشراكة الإستراتيجية الصينية

موطن قدم لهم بالمنطقة كما ستعزز اقتصاد إيران

ونفوذها الإقليمي

في المقابل، ترى الصين فائدة في التعامل مع إيران، التي تعاني أزمة اقتصادية حادة عمقتها العقوبات الأميركية بسبب تدخلها في شؤون دول الشرق الأوسط رغم أنها لا تواجه نفس القدر من المشاكل التي تكبّل اقتصادها.

ورغم أن أغلب المحللين يتفقون على أن أي صفقة بين طهران وبكين هي أشبه بمغامرة لا يوجد فيها رابح، إلا أنها

التكنولوجيا الصينية تعلق في متاهة قسوة الحظر الأميركي

التي تقودها الدولة، وتشعل الحماس القومي بين رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا. ولكن ذلك يتجاهل حجم ما سوف تخسره الصين إذا لم يعد بإمكان شركاتها الوصول إلى الأسواق العالمية. وقد استفادت الاقتصادات الناشئة الأخرى التي صارت من بين دول العالم الغنية، بشكل كبير، من تنافس شركاتها في الخارج.

إذا لم يُسمح للشركات الصينية بالتوسع عالمياً فمن الممكن أن تجد بكين نفسها عالقة في فقاعة غير قادرة على المنافسة

ومن الواضح أن الحاجة إلى التواجد العالمي لا تقل أهمية في العصر الرقمي عن الصناعة، كما أن الوصول إلى الجمهور الدولي يوفر فرصاً للتطبيقات من أجل جمع عدد أكبر من المستخدمين، وبالتالي عرض الإعلانات، والأهم من ذلك أنه يوفر البيانات التي تعتبر شريان الحياة للجديد بالنسبة للتكنولوجيا الجديدة، ويبدو أن المستثمرين يفكرون بذلك الطريقة.

ومع أن السوق المحلي الصيني ضخم للغاية حتى أنه يمكنه الحفاظ على شركات التقنية واسعة النطاق التي لا تستطيع الاقتصادات الصغيرة الحفاظ عليها، لكن قد تواجه الشركات عقبات مستقبلية تجعلها في حيرة من أمرها للدخول إلى الأسواق العالمية في المستقبل.

بواسطة تطبيق التواصل الاجتماعي الشهير الذي يركز على الفيديو. وجاء في الأمر أن "جمع البيانات هذا يهدد بالسماح للحزب الشيوعي الصيني بالوصول إلى المعلومات الشخصية وممتلكات الأميركيين. ويجب على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات حازمة ضد مالكي تيك توك لحماية أمننا القومي".

وتهدد شركة مايكروسوفت إلى شراء عمليات تيك توك في الولايات المتحدة قبل الموعد النهائي، ودعم ترامب الخطوات التي اتخذتها شركة البرمجيات العملاقة التي يقع مقرها في سياتل. ويأتي ذلك بعد فرض حظر تام على تطبيقي تيك توك ووي تشات في الهند.

وتظهر قسوة الحظر الغربي على الصين حينما صارت المملكة المتحدة في الشهر الماضي أحدث دولة تمنع هوائي من استخدام شبكات اتصالات من الجيل الخامس. ويبدو أن إدارة ترامب عازمة على المضي قدماً إلى ما هو أبعد من ذلك. وكان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو قد أعلن في الأسبوع الماضي عن مبادرة تشير إلى أن الهدف النهائي للإدارة الأميركية هو محو التكنولوجيا الصينية من شبكات الاتصالات الأميركية بالكامل.

وذكرت بلومبرغ أنه في الداخل، ضخت الصين المليارات من أجل دعم القطاعات المفضلة، بداية من الرقائق وصولاً إلى السيارات الكهربائية، في محاولة للتشجيع على الاكتفاء الذاتي وبناء قوة تكنولوجية رائدة.

ويرى تيار فكري أن فرض المزيد من الضغط الغربي لن يؤدي إلا إلى تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي للصين، حيث تعمل بكين على مضاعفة هذه البرامج

بالتوسع عالمياً، فمن الممكن أن تجد الصين نفسها عالقة في فقاعة غير قادرة على المنافسة بصورة متزايدة.

ويعتبر ذلك أمراً خطيراً للغاية بشأن متابع التطبيقات الإلكترونية الصينية وممتلكات الأميركيين. ويجب على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات حازمة ضد مالكي تيك توك لحماية أمننا القومي".

وكان ترامب قد أصدر الخميس الماضي أوامر تنفيذية تمنح أي شخص يخضع للسلطة القضائية الأميركية، مهلة مدتها 45 يوماً، للتوقف عن التعامل مع شركة بايت دانس المحدودة، وهي الشركة الأم لشركة تيك توك ومقرها بكين، بالإضافة إلى علاقة الإنترنت نيشنت هولدينغز المحدودة في المعاملات المتعلقة بتطبيق وي تشات.

واعتبر الأمر تطبيق تيك توك "تهديداً" للأمن القومي الأميركي، واستشهد بجمع البيانات تلقائياً

تتشكل قناعة لدى معظم المراقبين بأن الحكومة الصينية تقف عائقاً أمام صعود البلاد لكي تصبح ذات قوة تكنولوجية جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة التي ضيقت الخناق بشكل كبير على الشركات الصينية وسط تزايد الاحتمالات من أن تقدم إدارة الرئيس دونالد ترامب على فرض المزيد من الحظر على تلك "الكيانات غير المرغوب فيها".

بكين - تصب تحليلات المراقبين حول

النزاع التجاري المبرر القائم منذ أكثر من عامين بين الولايات المتحدة، التي اضطرت الحرب التكنولوجية مع الصين في مصلحة واشنطن، رغم وجود سيل من التساؤلات تدور جميعها حول نقطة مفصلية تتمحور حول مدى ما سيؤديه فرض المزيد من الضغط الغربي على بكين إلى تسريع وتيرة تقدمها التكنولوجي.

وطالما أن دول العالم لا تثق في النظام الشيوعي في الصين، فإنها سوف تعلق بشأن استخدام بكين لشركات البر الرئيسي في جمع البيانات بشأن المستخدمين، وتشكيل المحتوى الإعلامي والتدخل في البنية التحتية الأساسية خاصة في ظل أزمة اقتصادية عالمية زادت من وطأتها فايروس كورونا.

ويقول جريج سي برونو مؤلف كتاب "البركات من الصين" الذي يتناول استخدام القوة الناعمة الصينية في الصراع داخل التبت، إنه لا يمكن لأحد إنكار مسالة أن مستقبلاً تقوده "القوى الوسطى" يعد استباقاً للأحداث ودون دعم الولايات المتحدة والصين ستكون لدى القوى الوسطى إمكانيات محدودة لمواجهة أي ظروف اقتصادية عالمية قد يتسبب فيها الوباء.

ويؤكد برونو محرر للرأي في صحيفة ذا ناشيونال ومقرها أبوظبي أنه إذا لم تقم دول مثل فرنسا وألمانيا والهند واليابان بتكوين شركات قوية متعددة الأطراف فإن تراجع القوى



في شركاء القيود الأميركية